

Distr.: Limited
5 August 2015
Arabic
Original: English



لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي
الفريق العامل الأول (المعني بالمنشآت الصغرى
والصغيرة والمتوسطة)
الدورة الخامسة والعشرون
فيينا، ١٩-٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥

المبادئ الأساسية لتسجيل المنشآت التجارية مذكّرة من الأمانة

نظر الفريق العامل خلال دورته الثالثة والعشرين (فيينا، ١٧ إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤) في المسائل الواردة في ورقة العمل A/CN.9/WG.I/WP.85 المتعلقة بالممارسات الفضلى في مجال تسجيل المنشآت التجارية (اختصاراً: "المنشآت") وما يتصل بذلك من إصلاحات، والتي كانت الأمانة قد أعدتها استجابةً لطلب من الفريق العامل في دورته الثانية والعشرين. ورأى الفريق العامل أنه ينبغي سير المسائل والمبادئ المتناولة في ورقة العمل تلك بمزيد من التعمق في المناقشات المقبلة، ورئي، على وجه التخصيص، أن لفصل الرابع (الممارسات الفضلى في مجال تسجيل المنشآت التجارية، الفقرات ١٨-٤٧) والفصل الخامس (الإصلاحات التي تدعم تسجيل المنشآت التجارية، الفقرات ٤٨-٦٠) من الوثيقة A/CN.9/WG.I/WP.85 أهمية خاصة في هذا الشأن.

وقد أعدت ورقة العمل هذه وإضافتها (A/CN.9/WG.I/WP.93/Add.1) و (A/CN.9/WG.I/WP.93/Add.2) استجابةً لذلك الطلب من الفريق العامل، ولكن دون المساس بالشكل النهائي لأي نص تشريعي قد يوّد الفريق العامل اعتماده لاحقاً بشأن موضوع تسجيل المنشآت.



المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٣-١	مقدمة
٤	٨-٤	ألف- الغرض من إرشادات الأونسيتال بشأن تسجيل المنشآت
٦	٩	باء- المصطلحات
٨	١٠	جيم- الأهداف الرئيسية لأيّ نظام فعال لتسجيل المنشآت
٩	١٣-١١	دال- الوظائف الأساسية للسجلات التجارية
٩	٢٢-١٤	هـاء- لمحة عامة عن إجراءات التسجيل المعتادة
١٠	١٦-١٥	١- اسم المنشأة
١٠	١٩-١٧	٢- قيد المنشأة
١١	٢٠	٣- التسجيل لدى هيئات عمومية أخرى
١٢	٢١	٤- دورة عمر المنشأة
١٢	٢٢	٥- إلغاء التسجيل: شطب المنشأة التجارية من السجل
١٢	٢٦-٢٣	واو- تنظيم السجل
١٥	٢٨-٢٧	زاي- التعاون الدولي بين السجلات التجارية
١٦	٣٠-٢٩	حاء- الاعتبارات الأولية المتعلقة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والخدمات الإلكترونية
١٦	٣١	طاء- الاعتبارات المتعلقة بالصياغة
١٧	٥٥-٣٢	أولاً- إنشاء السجل التجاري
١٧	٣٣	ألف- أسس السجل التجاري
١٨	٣٤	باء- تعيين أمين السجل
١٨	٣٥	جيم- وظائف السجل
١٨	٤٤-٣٦	دال- الاعتبارات المتعلقة بالتنفيذ
١٨	٤٢-٣٦	١- محفزات الإصلاح
٢١	٤٣	٢- عملية الإصلاح المرحلة
٢٢	٤٤	٣- الهيئة المسؤولة عن السجل
٢٢	٤٦-٤٥	هـاء- أحكام وشروط استعمال السجل
٢٣	٥٥-٤٧	واو- سجل إلكتروني أم ورقي

مقدمة

١ - أُعدَّت ورقة العمل هذه على أساس أنه، للأسباب المبيّنة في الوثيقة A/CN.9/WG.I/WP.92، من مصلحة الدول ومصلحة المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة العاملة في نطاق الاقتصاد غير النظامي أن تنتقل هذه المنشآت إلى حيز الاقتصاد المنظم قانونياً. وإلى جانب ذلك، تهدف ورقة العمل هذه أيضاً إلى بيان إمكانية إقناع منظّمي المشاريع الذين لم يشرعوا بعد في إقامة منشأة بأن يفعلوا ذلك في إطار الاقتصاد المنظم قانونياً إذا ما رأوا أن متطلبات إقامة منشآتهم على نحو نظامي ليست مفرطة الأعباء. وأخيراً، أعدت هذه النصوص على أساس أن الوسيلة الرئيسية لدخول أي منشأة صغرى أو صغيرة أو متوسطة حيز الاقتصاد المنظم قانونياً هي، في معظم الحالات، تسجيل المنشأة، بصرف النظر عن طبيعة المنشأة أو هيكلها القانوني.

٢ - وتيسيراً لانتقال هذه المنشآت من الاقتصاد غير النظامي إلى الاقتصاد المنظم قانونياً، وتشجيعاً لمنظّمي المشاريع على إقامة منشآتهم ضمن إطار الاقتصاد المنظم قانونياً، لعل الدول تؤدُّ أن تتخذ خطوات لترشيد وتبسيط نظمها الخاصة بتسجيل المنشآت. ومما يمكن توقعه هو ألا يقتصر مفعول التحسينات العامة التي تدخلها الدولة على نظامها الخاص بتسجيل المنشآت على مساعدة المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة فحسب، بل أن يمتد إلى المنشآت كافة أياً كان حجمها، بما فيها تلك العاملة أصلاً ضمن إطار الاقتصاد المنظم قانونياً. وثمة دراسات كثيرة تدعم النهج القائل بأنّ تسريع الإجراءات وتبسيطها يساعد على تكوين المنشآت وانتقالها إلى حيز الاقتصاد المنظم قانونياً. ولهذه الأسباب، أصبح تبسيط تسجيل المنشآت أحد أبرز الإصلاحات التي تُقدم عليها الدول في جميع المناطق وعلى جميع مستويات النمو. وقد تمخّض هذا التوجه عن عدة ممارسات فضلى لها سمات مشتركة بين أفضل الاقتصادات أداءاً^(١) ولمساعدة الدول الراغبة في إصلاح إجراءاتها الخاصة بتسجيل المنشآت بحيث تأخذ في الاعتبار الاحتياجات الخاصة للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، أو في مجرّد اعتماد ممارسات جيّدة إضافية لتبسيط الإجراءات القائمة، تُحدّد هذه النصوص المبادئ الرئيسية والممارسات الفضلى فيما يتعلق بتسجيل المنشآت وكيفية إنجاز الإصلاحات اللازمة.

(١) انظر الوثيقة A.CN.9/WG.I/WP.85، التي توفر معلومات عن عدة ممارسات فضلى فيما يتعلق بتسجيل المنشآت.

٣- وقد أعدت ورقة العمل هذه على هيئة دليل يتناول المسائل القانونية والتكنولوجية والإدارية والتشغيلية المتعلقة بأيّ نظام لتسجيل المنشآت. والمقصود من هذا الدليل أن ييسر مناقشات الفريق العامل بتقديم بيان توضيحي للكيفية التي يمكن أن تظهر بها مبادئ نظام تسجيل المنشآت المتسم بالفعالية والكفاءة في أيّ نص تشريعي مقبل يرمي إلى توفير إرشادات للدول. وليس المقصود من هذه النصوص أن تستبق نتائج مداولات الفريق العامل، الذي قد يتفق على الأخذ بنوع مغاير من النصوص التشريعية يراه أنسب لمساعدة الدول على تحقيق هدف تبسيط نظمها الخاصة بتسجيل المنشآت. وتبعاً لقرار الفريق العامل بشأن الشكل الذي تُعد به تلك الإرشادات للدول، يمكن أن تضاف إلى النص توصيات لينظر الفريق العامل فيها.

ألف- الغرض من إرشادات الأونسيتال بشأن تسجيل المنشآت

٤- السجلات التجارية هي كيانات عمومية تنشأ بمقتضى القانون وتتولى تدوين وتحديث المعلومات عن المنشآت الجديدة والموجودة العاملة في نطاق ولاية السجل ما دامت تلك المنشآت قائمة.^(٢) ولا تتيح هذه العملية لتلك المنشآت الوفاء بالتزاماتها بمقتضى الإطار القانوني والتنظيمي الداخلي المنطبق عليها فحسب، بل تمكنها كذلك من المشاركة الكاملة في الاقتصاد المنظم قانونياً، بما في ذلك السماح لها بالاستفادة من خدمات قانونية ومالية ليست متاحة للمنشآت التجارية غير المسجلة من أيّ سبيل آخر.^(٣) كما أن قيام السجل التجاري بحفظ تلك المعلومات وإتاحتها على النحو المناسب يمكن عامة الناس من الاطلاع على المعلومات المتعلقة بالمنشآت، مما ييسر البحث عن شركاء تجاريين و/أو زبائن محتملين ويحد من المخاطر المترتبة بالدخول في شراكات تجارية جديدة.^(٤) ومن ثم، يمكن للسجل التجاري، من خلال أداء وظائفه، أن يقوم بدور رئيسي في التنمية الاقتصادية للدولة.

٥- وتختلف أنظمة تسجيل المنشآت اختلافاً كبيراً عبر الدول والمناطق، ولكن يربط بينها جميعاً خيط مشترك هو أن الإلزام بالتسجيل يسري على كل المنشآت، أيّاً كان حجمها، تبعاً للمتطلبات القانونية المنطبقة عليها بمقتضى التشريع الداخلي. ومن ثم، فغالباً ما تكون نُهج

(٢) انظر L. Klapper, R. Amit, M.F. Guillén, J.M. Quesada, Entrepreneurship and Firm Formation Across Countries, 2007, p. 8.

(٣) انظر World Bank and International Finance Corporation, Doing Business, 2015, p. 47.

(٤) المرجع نفسه.

إصلاح نظم تسجيل المنشآت "حيادية" من حيث استهدافها تحسين عمل السجلات دون تفريق بين المنشآت الضخمة والكيانات التجارية الأصغر بكثير. غير أن الشواهد تدل على أن هيكله السجلات وإعمالها وفقاً لسمات معينة يجعلها أقرب إلى تسهيل تسجيل المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة ويزيد من كفاءة عملها لخدمة المنشآت من جميع الأحجام.

٦- وقد انتفع في إعداد ورقة العمل هذه بالدروس المستفادة من خلال موجة الإصلاحات التي أدخلت على أنظمة تسجيل المنشآت منذ بداية عام ٢٠٠٠ في شتى الاقتصادات المتقدمة والنامية.^(٥) كما استُعين في هذه النصوص بأدوات متنوعة أعدتها المنظمات الدولية التي دعمت عمليات الإصلاح تلك، خصوصاً في الاقتصادات النامية والمتوسطة الدخل. كما رُجع فيها إلى بيانات أتاحت من خلال أنشطة الشبكات الدولية لسجلات المنشآت التي تقوم، ضمن جملة أنشطة أخرى، باستقصاء ومقارنة ممارسات السجلات المنتسبة إليها. ومن المصادر الرئيسية التي استخدمت في إعداد ورقة العمل هذه ما يلي:

Innovative Solutions for Business Entry Reforms: A Global Analysis -
(Investment Climate, World Bank Group, 2012)

Reforming Business Registration: A Toolkit for the Practitioners (Investment
Climate, World Bank Group, 2013)

The International Business Registers Report 2015 (prepared by ASORLAC, -
(^(٦)CRF, ECRF and IACA)

(^(٧)The International Business Registers Report 2014 (prepared by ECRF) -

الموقع الشبكي لبرنامج تيسير الأعمال التجارية Business Facilitation Programme
(الذي أنشأه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية).^(٨)

- [...]]

(٥) انظر الوثيقة A/CN.9/WG.I/WP.85، الفقرة ٨.

(٦) أعدت التقرير منظمات السجلات التالية: رابطة أمناء السجلات في أمريكا اللاتينية والكاريبي (ASORLAC)؛ ومنتدى سجلات الشركات (CRF)؛ ومنتدى السجلات التجارية الأوروبية (ECRF)؛ والرابطة الدولية لمديري الشؤون التجارية (IACA). وتضم هذه المنظمات مسؤولين في سجلات الدول من مختلف أرجاء العالم.

(٧) منتدى السجلات التجارية الأوروبية.

(٨) انظر <http://businessfacilitation.org/index.html>.

[لعلَّ الفريق العامل يودُّ أن يشير إلى أنَّ مصادر أخرى ستضاف مع تقدم مراحل تطوير النصوص.]

٧- وإذا ما قرر الفريق العامل إعداد نص تشريعي بشأن مسألة تيسير تسجيل المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، فينبغي أن يكون ذلك النص موجهاً إلى جميع أصحاب المصلحة المهتمين أو المشاركين بنشاط في تصميم نظم تسجيل المنشآت وتنفيذها، وكذلك إلى من قد يتأثرون أو يهتمون بإنشاء وتشغيل سجل من هذا القبيل، بمن فيهم:

(أ) مقرر السياسات؛

(ب) مصمِّمو نظم السجلات، بمن فيهم الموظفون التقنيون المكلفون بإعداد مواصفات تصاميم السجلات وتلبية احتياجاتها من المعدات والبرامجيات؛

(ج) مديرو السجلات وموظفوها؛

(د) زبائن السجلات، بمن فيهم رجال الأعمال والمستهلكون والدائنون، وكذلك عامة الناس وكل من يكون له مصلحة في حسن أداء السجل التجاري؛

(هـ) وكالات الائتمان وسائر الكيانات التي تقدم ائتماناً لمنشأة ما؛

(و) عموم الأوساط القانونية، بما فيها الأكاديميون والقضاة والحكَّمون والمحامون الممارسون؛

(ز) كل الجهات المنخرطة في إصلاح قوانين الشركات وتقديم المساعدة التقنية في مجال تبسيط تسجيل المنشآت، مثل المنظمات الدولية والجهات المانحة الثنائية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال تسجيل المنشآت.

٨- وتتوخى ورقة العمل هذه استخدام مصطلحات قانونية محايدة وعامة بحيث يتيسر مواءمة أيِّ إرشادات تنبثق مستقبلاً من ورقة العمل مع ما هو متبع في الدول المختلفة من تقاليد قانونية وأساليب صياغية متنوعة. كما تتَّبَع هذه النصوص نهجاً مرناً، مما يتيح تنفيذ ما يرد فيها من إرشادات على نحو يتوافق مع أعراف الصياغة المحلية والسياسات التشريعية المحلية فيما يخص البت في ماهية القواعد التي يجب أن تُدرج في التشريع الرئيسي وتلك التي يمكن تركها للوائح التنظيمية الفرعية أو للقواعد الوزارية أو غيرها من القواعد الإدارية.

باء- المصطلحات

٩- توضح الفقرات التالية معاني واستخدامات بعض التعابير التي يتكرر ورودها في ورقة العمل هذه:

- "الحسابات السنوية": يُقصد بهذا التعبير الحسابات التي تعد في نهاية السنة المالية.
- "بيان العائدات السنوية": يُقصد بهذا التعبير بيان سنوي يتضمن معلومات أساسية عن تركيبة المنشأة وأنشطتها وموقفها المالي ويجب على المنشآت المؤسّسة أو المسجّلة العاملة أن تقدمه إلى السلطة المعنية، رهناً بأحكام التشريعات.
- "إلغاء التسجيل": يُقصد بهذا التعبير حذف المنشأة من السجل متى توقفت عن العمل توقفاً دائماً لأيّ سبب من الأسباب، بما في ذلك نتيجة لعملية اندماج أو لتصفية قسرية بسبب الإفلاس.
- "الولاية القضائية": يُستخدم هذا التعبير في ورقة العمل هذه للإشارة إلى الإقليم الذي تَبَسُّط عليه الدولة سلطتها.
- "المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة": يُستخدم هذا التعبير في ورقة العمل هذه للإشارة إلى تلك المنشآت حسب تعريفها في قوانين ولوائح الدولة التي تضطلع بإصلاحات لنظام تسجيل المنشآت.
- "مَجْمَع الخدمات": يُستخدم هذا التعبير في ورقة العمل هذه للإشارة إلى مكتب أو مؤسسة تؤدي أكثر من وظيفة تتعلق بتسجيل المنشآت.
- "المنشأة المسجّلة أو الكيان المسجّل": يشير هذا التعبير إلى الكيان التجاري الذي سُجِّل رسمياً في السجل التجاري عقب تقديم طلب تسجيل.
- "المعلومات المسجّلة": يُقصد بهذا التعبير المعلومات الواردة في السجل.
- "صاحب التسجيل": يُستخدم هذا التعبير في ورقة العمل هذه للإشارة إلى الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يقدم الاستمارة المقررة والوثائق إلى السجل.
- "أمين السجل": يُقصد بهذا التعبير الشخص المعيّن بمقتضى القانون الداخلي و/أو اللائحة التنظيمية لكي يشرف على عمل السجل ويدير شؤونه.
- "التسجيل": يُقصد بهذا التعبير تدوين المعلومات المطلوبة بمقتضى القانون الداخلي و/أو اللائحة التنظيمية في قيود السجل.
- "رقم التسجيل": يُقصد بهذا التعبير رقم فريد مخصص للمنشأة المسجلة يقترن بها طوال دورة عمرها.

- "نظام السجل/التسجيل": يُقصد بهذا التعبير النظام الذي تنشئه الدولة لكي يتلقى معلومات معينة عن الكيانات التجارية ويخزن تلك المعلومات ويتيح الوصول إليها لعامة الناس.
- "المنشأة غير المسجلة/الكيان غير المسجل": يُقصد بهذا التعبير المنشأة غير المدرجة في السجل التجاري.
- "محدد الهوية الفريد": يُقصد بهذا التعبير مجموعة من الحروف والأرقام تخصص مرة واحدة فقط للكيان التجاري ولا تتغير أبداً طوال عمر المنشأة وتبقى فريدة على صعيد كل الهيئات العمومية.
- [لعلّ الفريق العامل يودُّ أن يلاحظ أن قائمة التعابير المعرّفة سوف تُكيّف مع تقدم مراحل تطوير النصوص].

جيم- الأهداف الرئيسية لأيّ نظام فعال لتسجيل المنشآت

- ١٠- تحكم أيّ نظام فعال لتسجيل المنشآت، على النحو المرتأى في هذه النصوص، المبادئ العامة التالية:
- (أ) تسجيل المنشآت هو المفتاح لتمكين المنشآت، أيّاً كان حجمها وشكلها القانوني، من الظهور في السوق والعمل في البيئة التجارية المنظمة قانونياً؛
- (ب) تسجيل المنشآت أهمية خاصة في تمكين المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة من زيادة فرصها التجارية وتحسين ربحية أعمالها؛
- (ج) لكي يكون النظام فعالاً في تسجيل المنشآت بجميع أحجامها، ينبغي له أن يكفل ما يلي:
- ١- أن تكون عملية التسجيل على أعلى درجة ممكنة من البساطة والنجاعة من حيث الوقت والتكلفة وسهولة الاستعمال وتيسر الوصول؛
- ٢- أن تكون المعلومات المسجلة عن الكيانات التجارية على أعلى درجة ممكنة من سهولة البحث والاستخراج؛
- ٣- أن تكون المعلومات المسجلة محدّثة وموثوقة وآمنة.

دال - الوظائف الأساسية للسجلات التجارية

١١ - ليس هناك نهج موحد لإنشاء السجل التجاري أو لتبسيط السجل التجاري القائم؛ إذ إنّ نماذج التنظيم ودرجات التعقّد تتباين تبايناً كبيراً حسب مستوى تطور الدولة وأولوياتها وإطارها القانوني. ولكن يمكن القول، بغض النظر عن هيكل السجل وتنظيمه، إنّ بعض الوظائف الأساسية مشتركة بين السجلات كافة.

١٢ - والوظائف الأساسية لسجلات المنشآت هي كما يلي:

(أ) تدوين هوية المنشأة والإعلان عن وجودها أمام المنشآت الأخرى وعامة الناس وللدولة (من خلال قاعدة بيانات شاملة في الحالة المثلى)؛

(ب) تزويد المنشأة بهوية تجارية، يمكن أن تشمل، تبعاً للقانون الساري في الدولة، شخصية اعتبارية ومسؤولية محدودة؛

(ج) تخويل المنشأة صلاحية التفاعل مع الشركاء التجاريين وعامة الناس والدولة؛

(د) تسهيل التعامل التجاري والتفاعلات بين الشركاء التجاريين وعامة الناس والدولة، بنشر المعلومات الموثوقة والمحدّثة والميسورة المنال التي يجب على المنشأة تقديمها لكي تسجّل؛

(هـ) البت فيما إذا كانت المنشأة قد أوفت بالشروط اللازمة لمزاولة عملها في القطاع التجاري، أو لا تزال توفّي بتلك الشروط.

١٣ - وسيجري تناول فعالية ونجاعة أداء هذه الوظائف بمزيد من التفصيل في الوثيقتين A/CN.9/WG.I/WP.93/Add.1 و A/CN.9/WG.I/WP.93/Add.2.

هاء - لمحة عامة عن إجراءات التسجيل المعتادة

١٤ - بغض النظر عن الاختلافات في طريقة عمل سجلات المنشآت، تتّبع السجلات التي تتسم بالكفاءة خطوات متشابهة لتنفيذ عملية تسجيل أيّ منشأة جديدة أو لتدوين ما قد يحدث من تغيرات فيما يتعلق بأيّ منشأة قائمة. وربما كان من شأن تقديم عرض عام لهذه الخطوات أن يساعد على تكوين فهم أفضل لأهداف وأثر الإصلاحات الرامية إلى تبسيط عملية تسجيل المنشآت بحيث تكون أكثر تجاوباً مع احتياجات المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وتهدف الفقرات التالية إلى تقديم عرض غير حصري لإجراءات التسجيل، دون الإشارة إلى أيّ شكل قانوني معيّن أو حجم أعمال معيّن.

١ - اسم المنشأة

١٥ - في عملية التسجيل النمطية، كثيراً ما يكون مدخل منظمي المشاريع إلى سجلات المنشآت هو الدعم المقدم لهم في اختيار اسم فريد للمنشأة الجديدة التي يرغبون في إنشائها. فعند التسجيل، عادة ما يُشترط على المنشآت أن يكون لها اسم مميز بقدر كافٍ عن أسماء المنشآت الأخرى الكائنة في الولاية القضائية المعنية حتى يمكن التعرف على المنشأة وتحديد هويتها بذلك الاسم.

١٦ - وعادة ما تساعد السجلات التجارية منظمي المشاريع في هذه المرحلة من خلال إجراء قد يكون اختيارياً أو إلزامياً، أو ربما تتيح البحث في أسماء المنشآت كخدمة معلوماتية. كما قد تتيح السجلات خدمة حجز اسم للكيان التجاري الجديد قبل تسجيله، بحيث يتعذر على أي منشأة أخرى استخدام ذلك الاسم. ويمكن تقديم خدمة الحجز هذه كإجراء منفصل (قد يكون هو الآخر اختيارياً أو إلزامياً) أو كخدمة مدمجة في مجمل إجراءات تسجيل المنشأة.

٢ - قيد المنشأة

١٧ - توفر السجلات التجارية استمارات (ورقية أو إلكترونية) وأنواعاً مختلفة من الإرشادات لمنظمي المشاريع الذين يعدّون الطلب وغير ذلك من الوثائق اللازمة للتسجيل.^(٩) ومتى قُدِّم الطلب، يجري السجل سلسلة من عمليات التحقق وإجراءات الضبط للتأكد من اشتمال الطلب على جميع المعلومات والوثائق اللازمة. وعلى وجه الخصوص، يتحقق السجل من الاسم المختار للمنشأة، وكذلك من أيّ متطلبات التسجيل يكون منصوباً عليها في قانون الدولة المنطبق، مثل تمتّع منظم المشاريع بالأهلية القانونية لتشغيل المنشأة. وقد تُلزم بعض النظم القانونية السجل بتنفيذ إجراءات ضبط بسيطة (مثل التأكد من أن اسم المنشأة متفرد بقدر كافٍ)، وهذا يعني إلزام السجل بقبول المعلومات بصيغتها المقدمة وتدوينها متى كانت تفي بجميع المتطلبات القانونية والإدارية الأساسية. وقد تشترط أنظمة قانونية أخرى إجراء تحقق أوفى من صحة المعلومات المقدمة، مثل التأكد من أن اسم المنشأة لا يُخل بأيّ من الاشتراطات الخاصة بالملكية الفكرية أو لا يمس بحقوق المنشآت ذات الأسماء المشابهة. ويقوم السجل بأرشفة كل هذه المعلومات، إمّا قبل إتمام عملية التسجيل أو بعده.^(١٠)

(٩) يمكن مستقبلاً إدراج أمثلة لاستمارات تسجيل كمرفقات لهذه النصوص.

(١٠) انظر: Investment Climate (World Bank Group), Innovative Solutions for Business Entry Reforms:

.A Global Analysis, 2012, (2012), p. 9

١٨- ويجب عادةً دفع رسم التسجيل (إن وُجد) قبل إتمام التسجيل، وعندئذ يصدر السجل شهادةً تؤكد التسجيل وتتضمن معلومات عن المنشأة. ونظراً لوجوب الإفصاح عن المعلومات المسجلة للأطراف المهتمة، فإنَّ السجلات تتيحها لعامة الناس بوسائل مختلفة، منها النشر في موقع شبكي أو في منشورات مثل الجريدة الرسمية الوطنية أو الصحف. وقد تتيح السجلات، كخدمة إضافية، الاشتراك في نشرات إعلانية تُبلّغ عن أنواع معينة من التسجيلات الجديدة، متى كانت البنية التحتية تتيح ذلك.

١٩- ويمكن أن تشمل المعلومات المسجلة المتاحة لعامة الناس معلومات أساسية عن المنشأة، مثل رقم الهاتف والعنوان، أو معلومات أكثر تفصيلاً عن هيكل المنشأة، تبعاً لمقتضيات القانون المنطبق، مثل الشخص المأذون له بالتوقيع عن الشركة أو الذي يمثل الشركة قانوناً. وفي بعض الولايات القضائية، تكون المعلومات المسجلة ملزمة قانوناً للأطراف الثالثة.

٣- التسجيل لدى هيئات عمومية أخرى

٢٠- عادةً ما يجب على أي منشأة جديدة أن تسجل لدى عدّة هيئات حكومية، مثل الهيئات المعنية بالضرائب والخدمات الاجتماعية، وهذا يتطلب في كثير من الأحيان نفس المعلومات التي يجمعها السجل التجاري. وعادةً ما يقدم السجل لمنظّمي المشاريع معلومات عن المتطلبات اللازمة للهيئات الأخرى ويحيلهم إلى الهيئات المعنية. وفي الدول التي لديها أنظمة تسجيل أكثر تطوراً، يمكن أن يُخصّص للمنشأة رقم تسجيل يؤدي أيضاً وظيفة محدّد هوية فريد (انظر الفقرات ٣٨-٤٩ من الوثيقة A/CN.9/WG.I/WP.93/Add.2)، يمكن بعدئذ استخدامه في جميع تعاملات تلك المنشأة مع الهيئات الحكومية والمنشآت الأخرى والمصارف. وهذا يُبسّط كثيراً عملية تأسيس المنشأة، إذ يتيح للسجل التجاري أن يتبادل المعلومات على نحو أيسر مع سائر المؤسسات العمومية المشاركة في هذه العملية. وفي عدد من الدول التي قامت بإصلاح أنظمتها الخاصة بالتسجيل، تعمل السجلات التجارية كـ "مجامع" خدمات" (انظر الفقرات ٢-١١ من الوثيقة A/CN.9/WG.I/WP.93/Add.2) لدعم التسجيل لدى الهيئات الأخرى. وقد تشمل الخدمات التي تقدّمها هذه المنافذ توفير أي تراخيص لازمة، أو قد تكتفي بتقديم معلومات عن إجراءات الحصول على تلك التراخيص وإحالة منظّمي المشاريع إلى الهيئة المعنية.

٤ - دورة عمر المنشأة

٢١ - إلى جانب أداء الوظيفة المتمثلة في تسجيل المنشآت، عادةً ما يدعم السجل المنشآت طوال دورة عمرها. ففي كثير من الولايات القضائية، يكون على منظّمي المشاريع التزام قانوني بإبلاغ السجل بأيّ تغييرات تحدث في المنشأة، سواء أكانت تغييرات وقائية (مثل تغيير العنوان أو رقم الهاتف) أم تتعلق بهيكل المنشأة (مثل حدوث تغيير في الشكل القانوني للكيان التجاري). كما أنّ تبادل المعلومات بين السجل التجاري ومختلف الهيئات الحكومية العاملة في الولاية القضائية ذاتها يخدم نفس الغرض. ففي بعض الحالات، تنشر السجلات حسابات سنوية أو بيانات مالية تمثل مصادر معلومات مفيدة للمستثمرين والزبائن والدائنين المحتملين والهيئات الحكومية عن المنشآت العاملة في تلك الولاية القضائية.

٥ - إلغاء التسجيل: شطب المنشأة التجارية من السجل

٢٢ - إلغاء التسجيل هو شطب المنشأة من السجل متى توقفت المنشأة توقفاً دائماً عن العمل، لأيّ سبب من الأسباب، بما في ذلك حالات الاندماج والتصفية القسرية بسبب الإفلاس، أو الحالات التي يسمح فيها القانون المنطبق لأمين السجل بإلغاء تسجيل المنشأة بسبب عدم إيفائها بمتطلبات قانونية معينة. ويجوز للسجل، عند تلقيه إشعاراً بحل المنشأة، يمكن إتاحتها في حالة الإفلاس من خلال سجلات الإعسار، أن يُصدر إعلاناً ينصّ على مدّة زمنية محدّدة يمكن في غضونهما للدائنين تقديم مطالباتهم. وبعد انقضاء تلك المدّة تُشطب المنشأة من السجل. وهذا الإجراء يضمن عدم حل المنشأة دون إعطاء الدائنين فرصة لحماية حقوقهم.

واو - تنظيم السجل

٢٣ - يتعيّن على الدول، في معرض إنشائها سجلاً تجارياً أو إصلاح سجل قائم، أن تبت بشأن الشكل الذي سيتخذه تنظيم السجل وتشغيله. ويمكن اتباع أيّ من عدة نهج مختلفة، لكن أكثرها شيوعاً هو النهج القائم على الإشراف الحكومي.^(١١) وفي الدول التي تأخذ بهذا النهج، تتولى تشغيل نظام السجل إدارة أو هيئة حكومية يعمل فيها موظفون عموميون وتُنشأ في العادة تحت سلطة إدارة حكومية أو وزارة معينة. ومن الأشكال الأخرى لتنظيم

(١١) جاء في التقرير الدولي للسجلات التجارية لعام ٢٠١٥ أن تنظيم السجلات يتخذ الأشكال التالية: ٨٢ في المائة من السجلات تديرها الدولة؛ و ٧ في المائة منظمة في شكل شراكات بين القطاعين العام والخاص؛ و ٥ في المائة يديرها الجهاز القضائي؛ و ١ في المائة تديرها شركات مملوكة للقطاع الخاص.

السجل التجاري إخضاعه لإشراف الجهاز القضائي، وفي سياقات كهذه، يمكن أن تكون هيئة التسجيل محكمة أو سجلاً قضائياً، ولكن عادة ما تكون هذه الوظيفة محددة في القانون المنطبق الذي يحكم الجهاز القضائي.

٢٤- ويمكن للدول أيضاً أن تكلف جهات خارجية بجميع عمليات السجل أو بعضها، من خلال ترتيب تعاقدى أو ترتيب قانوني آخر قد ينطوي على شراكات بين القطاعين العام والخاص أو يقتصر على القطاع الخاص.^(١٢) وفي حال إسناد مهمة التسجيل للقطاع الخاص، تظل هذه المهمة من وظائف الحكومة، ولكن مع تكليف شركات مملوكة للقطاع الخاص بمهام التشغيل اليومي للنظام. ففي إحدى الولايات القضائية، على سبيل المثال، تحقق هذا التكليف من خلال تعيين شركة خاصة، وفقاً للقانون، كأمين سجل مساعد بكامل صلاحيات إدارة وظيفة التسجيل.^(١٣) غير أن تشغيل السجل من خلال شراكات بين القطاعين العام والخاص أو شركات تابعة للقطاع الخاص لم يبلغ بعد، فيما يبدو، نفس درجة شيوع تولي هيئة حكومية تلك الوظيفة. وقد يكون من أسباب ذلك أن الترتيبات المنطوية على تعاقد مع القطاع الخاص لتقديم خدمات تسجيل المنشآت تتطلب دراسة متأنية لعدة مسائل قانونية وسياساتية، مثل مسؤوليات كل من الحكومة ومقدم الخدمات الخاص وشكل الترتيبات وتوزيع المخاطر وحل المنازعات.^(١٤) ويمكن للدول أيضاً أن تقرر إنشاء كيانات ذات شخصية اعتبارية مستقلة، مثل غرف تجارة، لكي تتولى إدارة السجل التجاري وتطويرة، أو أن تنشئ السجلات، بمقتضى القانون، في شكل هيئات مستقلة أو شبه مستقلة يمكن أن تكون لها حساباتها التجارية الخاصة وتعمل وفقاً للوائح التنظيمية السارية على الهيئات العمومية.^(١٥) ففي إحدى الدول، على سبيل المثال، يمثل السجل شخصاً اعتبارياً

(١٢) انظر 15، p. 2014، European Commerce Registers' Forum, International Business Registers Report, 2014.

(١٣) على سبيل المثال، جبل طارق، المشار إليه في (World Bank Group), Outsourcing of Business Registration Activities, Lessons from Experience, 2010 الصفحة ٥٥ وما يليها.

(١٤) لعل الفريق العامل يود النظر في ما إذا كان ينبغي أن تدرج مستقبلاً، في مرفق لورقة العمل هذه، تفاصيل إضافية بشأن تبعات إدارة السجل من خلال شراكة بين القطاعين العام والخاص.

(١٥) انظر لكسمبرغ، الصفحة ٥٢ وما يليها من المرجع المذكور في الحاشية ١٣ أعلاه. ففي لكسمبرغ، كوَّنت الدولة وغرفة التجارة وغرفة الحرف تجمع مصالح اقتصادية، أي كياناً ذا شخصية اعتبارية منفصلة، لكي يتولى إدارة السجل التجاري وتطويرة.

منفصلاً يعمل تحت إشراف وزارة العدل،^(١٦) بينما يمثل في دولة أخرى جهازاً تنفيذياً لإدارة حكومية ليست له وضعية قانونية منفصلة رغم انفصاليه إدارياً عن تلك الإدارة.^(١٧) ولكن هذه الأشكال ليست كلها قابلة للتطبيق في كل دولة. ويتعين على الدولة عند البت بشأن ماهية الشكل التنظيمي الذي ستعتمده أن تراعي ظروفها المحلية الخاصة وأن تقيّم التحديات والمزايا والعيوب المقترنة بمختلف أشكال التنظيم ثم تحدد الشكل الأنسب لأولويات الدولة ولمواردها البشرية والتكنولوجية والمالية.

٢٥- ومن المسائل الرئيسية الأخرى في سياق تنظيم السجل التجاري كيفية هيكلة ذلك السجل. ويمكن فعل ذلك بإحدى طريقتين. الطريقة الأولى هي اعتماد نظام تسجيل مركزي في شكل إلكتروني. وهذا النوع من السجلات يسمح بتحقيق الاتساق في تحديد هوية المنشآت وتصنيفها، مما يتيح في العادة مزيداً من الكفاءة في جمع البيانات من المنشأة ويجنب ازدواجية الإجراءات. ولكي يعمل السجل المركزي الإلكتروني بكفاءة، ينبغي أن يتاح الوصول إليه للمحطات الطرفية في مختلف مناطق و/أو مَدَن الدولة، التي توجد فيها مكاتب سجلات أخرى. كما ينبغي أن يكون هذا النظام المركزي قادراً على معالجة وتخزين معلومات من السجلات المحلية حتى وإن كانت هذه المعلومات مقدمة إلى تلك السجلات في شكل ورقي. ومن شأن نظم التسجيل المركزي المزودة بسمات من هذا القبيل أن تتيح تكافؤاً في إمكانية الوصول إليها للمستعملين في الأماكن النائية، بافتراض امتلاكهم وسيلة وصول عبر الإنترنت أو غيرها من سبل الوصول الإلكتروني، وإلا أصابهم غبن شديد. ففي إحدى الدول، مثلاً، يجري التسجيل في المحاكم التجارية المحلية، التي تكون موصولة بالسجل المركزي عبر شبكة.^(١٨) وتبين التجارب الأخيرة للدول التي اضطلعت بإصلاح نظام التسجيل أن الاحتفاظ بسجل مركزي (ذي نسق إلكتروني) هو النهج الأكثر شيوعاً.

٢٦- وفي حال تَعُدُّ إنشاء سجل مركزي إلكتروني، تلجأ الدول إلى الأخذ بهيكل لامركزي، يمكن فيه أيضاً تنظيم السجلات في شكل مكاتب محلية مستقلة أو غير مستقلة. غير

(١٦) انظر لاتيفيا؛ وللاطلاع على مرجع آخر، انظر أيضاً A. Lewin, L. Klapper, B. Lanvin, D. Satola, S. Sirtaine, R. Symonds, Implementing Electronic Business Registry (e-BR) Services, Recommendations for policy makers based on the experience of the EU Accession Countries, 2007, p. 44.

(١٧) انظر المملكة المتحدة؛ وللاطلاع على مرجع آخر انظر أيضاً الصفحة ٤٤ من الدراسة المشار إليها أعلاه، التي أعدها Lewin وآخرون.

(١٨) انظر النمسا؛ وللاطلاع على مرجع آخر انظر أيضاً الصفحة ٤٦ من الدراسة المشار إليها أعلاه، التي أعدها Lewin وآخرون.

أنَّ لامركزية نظام التسجيل قد تسبب مشاكل. ففي الدول التي تُسند فيها عملية التسجيل والإشراف التنظيمي عليها إلى المستوى المحلي، يمكن أن تحدث بلبلة إذا اتبعت كل منطقة محلية نهجاً خاصاً بها بدلاً من التقيد برؤية مركزية. وفي الدول ذات النظام الاتحادي التي تُلزم الشركات بالتسجيل في المنطقة المحلية التي تُزاوِل فيها أعمالها بانتظام، قد يتعين على الشركات أن تتحمَّل مشقة التسجيل في كل منطقة محلية تود أن تفتح مكتباً فيها.^(١٩) ومع أنه يمكن تصوُّر حدوث إدماج مادي للسجلات اللامركزية، فإنَّ الأهداف المتمثلة في نجاعة نظام التسجيل وشفافيته وتيسُّر الوصول إليه تتحقق على نحو أكمل من خلال التوحيد والمركزية اللذين يوفرهما السجل الإلكتروني.

زاي- التعاون الدولي بين السجلات التجارية

٢٧- يؤدي تدويل المنشآت، أيًا كان حجمها، إلى تزايد الطلب على الوصول إلى معلومات عن الشركات العاملة خارج حدودها الوطنية. ويكتسي تبسيط وتسريع تبادل هذه المعلومات عبر الحدود إلى أقصى مدى ممكن أهمية كبرى في ضمان إمكانية تتبع الشركات وضمان شفافية عملياتها، وفي هئية بيئة أنسب للأعمال التجارية. إلّا أنَّ المعلومات الرسمية عن المنشآت المسجلة ليست دائماً ميسورة المنال عبر الحدود، مما يُضطر زبائن تلك المنشآت وسائر الأطراف المهتمة إلى البحث في سجلات الدول، دولةً فدولةً، عند الاحتياج إلى المعلومات. وهذا يمكن أن يفضي إلى بذل قدر كبير من الوقت والجهد قد لا يكون متيسراً لكثير من مستعملي السجل المهتمين، نظراً لما قد يقتضيه ذلك من قطع مسافات طويلة أو تكبد تكاليف باهظة أو غير ذلك من العوائق المحتملة.

٢٨- ويتزايد إدراك الدول لأهمية تحسين تبادل البيانات عبر الحدود بين السجلات، وقد أصبح هذا الجانب ميسوراً بفضل التقدم المتواصل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومن ثم، قد يجدر بالدول التي تنفذ إصلاحات لتبسيط نظامها الخاص بتسجيل المنشآت أن تنظر في اعتماد حلول من شأنها أن تيسر مستقبلاً هذا النوع من تبادل المعلومات بين سجلات في ولايات قضائية مختلفة، وأن تتشاور مع الدول التي سبق لها تنفيذ نهج تتيح تشغيلاً بينياً من هذا القبيل (انظر الفقرات ٥٥-٥٨ من الوثيقة A/CN.9/WG.I/WP.93/Add.2).

(١٩) انظر الصفحة ١١ من المرجع المذكور في الحاشية ٢ أعلاه.

حاء - الاعتبارات الأولية المتعلقة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والخدمات الإلكترونية

٢٩- أخذ استخدام التكنولوجيا الحديثة في إجراءات تسجيل المنشآت يصبح ممارسة واسعة الانتشار في كثير من الدول، وكثيراً ما يكون جزءاً من برامج أوسع نطاقاً لإرساء حلول خاصة بالحكومة الإلكترونية. وتعتبر هذه الحلول ملائمة بشكل خاص لتحسين الحوكمة والشفافية، وكذلك لتحسين أداء الخدمات وإزالة الاختناقات في عملية تقديم الخدمات. ومن شأن أتمتة عمليات تسجيل المنشآت أن تجلب عدة منافع: فهي تُقلّل من الوقت والتكلفة اللازمين لتسجيل المنشآت؛ وتحسن فرص الوصول أمام الشركات الأصغر حجماً التي تعمل على مَبَعْدَةٍ من مكاتب السجل (لا يزال منظمو المشاريع في كثير من الدول يضطرون للذهاب إلى العاصمة للتسجيل)؛ وتتيح استيعاب الطلب المتزايد على المعلومات المتعلقة بالشركات من السلطات الحكومية الأخرى، وما يستتبعه ذلك من ضرورة تقاسم المعلومات بين قواعد البيانات الحكومية. كما تتيح الأتمتة فرصاً لاستدراار إيرادات من المنشآت الأخرى والمؤسسات المالية التي تلمس معلومات عن الشركات لكي تسترشد بها في ما تجريه من تحليل للمخاطر المقترنة بالشركاء التجاريين والمقترضين المحتملين.

٣٠- غير أن استحداث عمليات تسجيل قائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يتطلب في كثير من الأحيان تغييرات جذرية في طريقة تقديم الخدمات، يمكن أن تمس عدة جوانب أساسية في جهاز الدولة، إلى جانب مستوى المرافق التكنولوجية الموجودة لديها، بما في ذلك قدراتها المالية وطاقاتها التنظيمية والبشرية، وإطارها التشريعي وبيئتها المؤسسية. ومن ثم، تُنصَح الدول المقبلة على عملية إصلاح تستهدف أتمتة السجلات التجارية بأن تجري تقييماً دقيقاً لمختلف المسائل المذكورة أعلاه من أجل استبانة المجالات التي تتطلب إصلاحات واعتماد الحلول التكنولوجية الأنسب لاحتياجاتها وقدراتها الحالية.

طاء - الاعتبارات المتعلقة بالصياغة

٣١- ينبغي للدول التي تأخذ بالإرشادات الواردة في هذه النصوص أن تنظر في ما إذا كانت ستدرج مختلف المبادئ المذكورة في التعليق (وفي ما قد يتفق الفريق العامل على إدراجه فيه من توصيات) في قانون، أم في لائحة تنظيمية فرعية، أم في توجيهات إدارية، أم في أكثر من واحد من هذه النصوص. ويرجع أمر البت في هذه المسألة إلى الدول وفقاً لأعرافها الخاصة بصياغة التشريعات.

أولاً - إنشاء السجل التجاري

٣٢ - عادة ما يتطلب ترشيح عملية تسجيل المنشآت، بغية تحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في جعلها أبسط وأكثر نجاعة من حيث الوقت والتكلفة وأيسر استعمالاً (سواء لأصحاب التسجيل أو لأصحاب المصلحة الذين يبحثون في السجل)، إجراء إصلاحات تتناول الإطار القانوني والمؤسسي للدولة المعنية. وقد يلزم أيضاً إصلاح إجراءات تسيير الأعمال التي تدعم نظام التسجيل. وفي بعض الأحيان، يلزم إجراء إصلاحات في جميع هذه المجالات (انظر أيضاً الفقرة ٣٠ أعلاه). وحسبما ذكر آنفاً، قد يختلف النهج المتبع في هذه الإصلاحات اختلافاً كبيراً بين الدول نظراً لتأثير تصميم نظام التسجيل وسماته بمستوى تطور الدولة وأولوياتها وإطارها القانوني. غير أن هناك عدة مسائل مشتركة ينبغي للدول أن تنظر فيها وعدة خطوات إصلاحية متشابهة يوصى باتخاذها، بغض النظر عما قد يوجد من اختلافات بين الولايات القضائية. وتبحث هذه المسائل في الأبواب الواردة أدناه.

ألف - أسس السجل التجاري

٣٣ - ينبغي للدول أن ترسي أسس السجل التجاري بواسطة قانون أو لائحة تنظيمية. ومن شأن الأحكام الافتتاحية لذلك القانون أو تلك اللائحة أن تنص على إنشاء السجل وأن تبين صراحة أن الغرض من السجل هو تلقي المعلومات المتعلقة بالكيانات التجارية المسجلة وتخزين تلك المعلومات وإتاحتها لعامة الناس. ومن شأن القانون المنطبق في كل دولة أن يحدد ماهية الكيانات التجارية التي يجب تسجيلها، ولكن تحدر الإشارة إلى أن هذه النصوص تعتبر تسجيل المنشآت هو الوسيلة الرئيسية التي يمكن بها للمنشآت، أيًا كان حجمها، بما فيها المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، أن تشارك فعلياً في الأوساط الاقتصادية المنظمة قانونياً. ويمكن للدولة، رهنأ بطبيعة نظامها القانوني أيضاً، أي ما إذا كان متأثراً بأعراف قانونية معينة أو باعتبارات سياسية أخرى، أن تنص على أن للمعلومات المودعة في السجل مفعولاً قانونياً، وأن تكفل الحماية للأطراف الثالثة في إطار أحكام القانون الخاص الإلزامية. وهذا يعني أنه يمكن للمستعملين أن يرتكزوا إلى المعلومات بالشكل الذي أودعت به في السجل. وإذا أخذت الدولة بنظام تسجيل للمنشآت تُعتبر المعلومات المسجلة فيه ذات مفعول قانوني من هذا القبيل، فينبغي أن يرسى القانون أو اللائحة مبدأ اعتبار المعلومات المخزنة في السجل التجاري أصلية وصالحة من الناحية القانونية.

باء- تعيين أمين السجل

٣٤- ينبغي أن يحدّد القانون أو اللائحة التنظيمية، إمّا مباشرة وإمّا بالإحالة إلى القانون ذي الصلة، الهيئة المخوّلة بتعيين شخص طبيعي أو اعتباري أميناً للسجل وتحديد واجبات أمين السجل والإشراف عموماً على أداء أمين السجل لتلك الواجبات. ولضمان المرونة في إدارة شؤون السجل، ينبغي فهم تعبير "أمين السجل" على أنه يشير إلى شخص طبيعي أو اعتباري، وأنّ هذا التعبير يشمل أيضاً أيّ مجموعة من الأشخاص المعيّنين لأداء واجبات أمين السجل تحت إشراف أمين السجل.

جيم- وظائف السجل

٣٥- ينبغي أن تتضمن الأحكام الافتتاحية في القانون أو اللائحة التنظيمية أيضاً حكماً يتضمن قائمة بمختلف وظائف السجل، مع إدراج إحالات مرجعية إلى الأحكام ذات الصلة في القانون أو اللائحة التنظيمية التي تتناول تلك الوظائف بالتفصيل. ومزية هذا النهج هي الوضوح والشفافية فيما يتعلق بطبيعة ونطاق المسائل المتناولة بالتفصيل في مواضع لاحقة من القانون أو اللائحة. أمّا عيبه المحتمل فهو أنّ القائمة قد لا تكون شاملة أو قد تؤوّل على أنها تنطوي ضمناً على تقييدات غير مقصودة لما يتضمنه القانون أو اللائحة من أحكام مفصّلة تشير إليها الإحالات المرجعية. ومن ثم، يتطلب تطبيق هذا النهج عناية خاصة لتفادي أيّ إغفال أو تضارب.

دال- الاعتبارات المتعلقة بالتنفيذ^(٢٠)

١- محفّزات الإصلاح

٣٦- إنّ إصلاح نظم تسجيل المنشآت هو عملية متعددة الأوجه تعالج مختلف جوانب جهاز الدولة، ويتطلب تنفيذها مشاركة طائفة واسعة من الجهات ذات المصلحة وفهماً وافياً لأحوال الدولة القانونية والاقتصادية، وكذلك للاحتياجات العملية لموظفي السجل ومُستعمليه المستهدفين. ولكي يكون الإصلاح ناجحاً، يجب أن يكون مدفوعاً بالحاجة إلى تحسين تطور القطاع الخاص، ولذلك يُنصح بأن يكون هذا الإصلاح جزءاً من برنامج أوسع

(٢٠) للاطلاع على مناقشة أكثر تفصيلاً لُنهج تنفيذ نظام تسجيل المنشآت انظر الوثيقة

.A/CN.9/WG.I/WP.93/Add.2

لتطوير القطاع الخاص أو لتحديث القطاع العام.^(٢١) ومن ثم، يلزم اكتساب فهم لأهمية تسجيل المنشآت في سياق سائر التحديات الخاصة ببيئة الأعمال ولعلاقته بسائر الإصلاحات المحتملة. وسوف يتطلب جزء من هذا التحليل، كخطوة بالغة الأهمية، التأكد من أن الظروف المحلية مواتية لتنفيذ برنامج للإصلاح التجاري، ومن وجود محفزات لإصلاح من هذا القبيل، ومن وجود تأييد داخل الحكومة والقطاع الخاص قبل الشروع في أيّ مسعىٍ إصلاحي.

(أ) أهمية وجود نصير للإصلاح

٣٧- لقد أثبتت تجارب دول عدة أن لوجود دعم أو حتى قيادة من جانب المستويات الحكومية العليا أهمية أساسية لنجاح عملية الإصلاح. فمن شأن مشاركة الوزارات الحكومية المعنية والقيادة السياسية في عملية الإصلاح أن تسهل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الخطوات اللازمة. وقد يكون لهذا الأمر أهمية خاصة في تسهيل الحصول على الموارد المالية، أو في اتخاذ القرارات وتنفيذها، أو عندما يلزم نقل وظائف السجل التجاري من أحد فروع الحكومة إلى فرع آخر، أو إسناد تلك الوظائف لجهات خارجية.^(٢٢)

(ب) لجنة الإصلاح

٣٨- من أجل الإشراف على السير اليومي لعملية الإصلاح ومعالجة ما قد ينشأ من مصاعب، ينصح بإنشاء لجنة توجيهية تتولى مساعدة ممثل الدولة أو الهيئة التي تقود عملية الإصلاح. وينبغي أن تضم هذه اللجنة، إلى جانب خبراء ذوي دراية فنية بالنواحي التكنولوجية والقانونية والإدارية، ممثلين للقطاعين العام والخاص، كما ينبغي أن تضم مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، بمن فيهم أولئك الذين يمكنهم تمثيل منظورات المستعملين المستهدفين. وقد لا يلزم دائماً إنشاء لجنة من هذا القبيل، فقد يكون بالإمكان استخدام آليات قائمة؛ ويتعين على أيّ حال تفادي الإكثار من اللجان، لأنه يُضعف أثرها الإجمالي.^(٢٣)

(٢١) انظر A. Mikhnev, Building the capacity for business registration reform, 2005, p. 16.

(٢٢) انظر Investment Climate, (World Bank Group) Reforming Business Registration: A Toolkit for the practitioners, 2013, p. 23.

(٢٣) انظر World Bank Group, Small and Medium Enterprise Department, Reforming Business Registration .Regulatory Procedures at the National Level, A Reform Toolkit for Project Teams, 2006, p. 39.

٣٩- وتظهر التجربة ضرورة أن يكون للجان الإصلاح وظائف محددة بوضوح وأن تكون خاضعة للمساءلة؛ ويستصوب أن يكون هيكلها الأولي صغيراً ثم تنمو تدريجياً مع تزايد الزخم والدعم المقدم من أصحاب المصلحة. وعلى الرغم من ارتباط اللجنة بالهيئة الحكومية الرفيعة المستوى التي تقود الإصلاح وتناصره، ينبغي لها أن تعمل بشفافية وباستقلالية عن السلطة التنفيذية. ففي بعض الولايات القضائية، تحولت هيئات الإصلاح التنظيمي لاحقاً إلى مؤسسات أكثر ديمومة تتولى دفع خطى العمل الجاري بشأن الحوكمة التنظيمية وتحليل الأثر التنظيمي.

٤٠- ويجب على لجنة الإصلاح أن تعزز عملية الإصلاح، وأن تنظر في كيفية معالجة الشواغل التي تثار بشأنها.^(٢٤) ومن الشواغل المحتملة تلك التي تنشأ عن التثاقل البيروقراطي، وتُخوِّف موظفي السجلات من فقدان وظائفهم إذا كانت مهاراتهم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضعيفة أو إذا حلت التكنولوجيا محل رأس المال البشري. ومن ثم، يرحح أن يكون من المهم أن يكون بمقدور الهيئة المشرفة على الإصلاح أن تراعي المصالح المتباينة وأن تُزوِّد المستفيدين المحتملين والداعمين السياسيين بمعلومات كاملة.

(ج) فريق المشروع

٤١- من المستصوب تكليف فريق للمشروع، بالتعاون مع لجنة الإصلاح، بمهمة تصميم برنامج إصلاحي يلائم ظروف البلد المعني وتوفير الخبرات الفنية اللازمة لتنفيذ الإصلاحات. إذ يتطلب نجاح عملية الإصلاح وجود فريق يضم متخصصين دوليين ومحليين ذوي دراية وتجربة في إصلاح عمليات تسجيل المنشآت، وفي الإصلاح القانوني والمؤسسي، وفي مجموعة متنوعة من الأمور المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (مثل متخصصين في تصميم البرمجيات وفي الأجهزة الحاسوبية وقواعد البيانات والشبكة العالمية).

(د) استراتيجيات التوعية

٤٢- ينبغي للدول المقدمة على عملية إصلاح أن تنظر في وضع استراتيجيات تواصل ملائمة ترمي إلى تعريف الكيانات التجارية وسائر مستعملي السجل المحتملين بطريقة عمل السجل وبالأهمية القانونية والاقتصادية لتسجيل المنشآت. ومن النتائج التي يمكن توقعها أيضاً من التواصل الفعال تشجيع إقامة منشآت جديدة وتسجيل المنشآت القائمة غير المسجلة، وكذلك إرسال إشارات إلى المستثمرين المحتملين بشأن جهود الحكومة لتحسين بيئة الأعمال. وينبغي أن

(٢٤) انظر الصفحة ٢٥ من المرجع المذكور في الحاشية ٢٢ أعلاه.

تبدأ استراتيجيات التوعية في مرحلة مبكرة من عملية الإصلاح وأن تستمر طوال تلك العملية، بما في ذلك بعد اشتراع نظام تسجيل المنشآت الجديد. وينبغي لفريق المشروع، بالتنسيق مع لجنة الإصلاح، أن يحدد ما يُفضّل استخدامه من وسائل الإعلام الناجعة التكلفة؛ وهذه يمكن أن تشمل حوارات بين القطاعين العام والخاص ومؤتمرات صحفية وحلقات دراسية وحلقات عمل وبرامج تلفزيونية وإذاعية ومقالات صحفية وإعلانات إلكترونية ومطبوعة وإعداد تعليمات مفصلة بشأن تقديم وثائق التسجيل وإجراء عمليات البحث.^(٢٥) ومن أجل توعية المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة بما يجرى من إصلاحات في نظام تسجيل المنشآت، قد يكون من المستصوب اتباع استراتيجيات تواصل مصممة خصيصاً لهذه الشريحة من المتلقين (انظر، مثلاً، باب "التواصل" في الوثيقة A/CN.9/WG.I/WP.92).

٢- عملية الإصلاح المرحلة

٤٣- قد تتباين المدة التي تستغرقها عملية الإصلاح تبايناً كبيراً، تبعاً لأنواع الإصلاحات المنفذة وتبعاً لظروف أخرى ذات صلة باقتصاد البلد المعني. ومن ثم، قد يجدر بالدول أن تنظر في تنفيذ مُمرّحَل لعملية الإصلاح. فعلى سبيل المثال، تُظهر الدروس المستفادة من التجارب في ولايات قضائية مختلفة أن عملية الإصلاح التي تتبع نهجاً صغير النطاق في بدايتها قد تكون، في البلدان التي تكثر فيها المنشآت غير المسجلة، أكثر فعالية من عملية الإصلاح الأوسع من حيث نطاق التركيز، والتي يمكن الأخذ بها في مرحلة لاحقة.^(٢٦) فإن كان الهدف الرئيسي، مثلاً، هو تشجيع تسجيل المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، فقد يكون الأخذ بحلول بسيطة تعالج احتياجات المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة العاملة على الصعيد المحلي أنجح من استحداث نظم مؤتمنة معقدة تتطلب بنى تحتية تكنولوجية متقدمة وتغييرات في الإطار القانوني والمؤسسي، بل ربما تكون أنسب للمنشآت الأكبر حجماً أو للمنشآت العاملة في السوق الدولية. وحتى عند إجراء الإصلاح في ولايات قضائية أكثر تطوراً، قد يكون من المستصوب البدء على نطاق صغير وتجريب الإصلاحات على صعيد محلي (في مقاطعة ما أو في العاصمة، مثلاً) قبل تعميمها على نطاق الدولة. فمن شأن النجاح في المرحلة التجريبية أن يكون له أثر إثباتي قوي، ويرجح أن يبيّن تأييداً لمواصلة الإصلاح.^(٢٧)

(٢٥) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٦ و ٢٧.

(٢٦) انظر الصفحة ٢٦ من المرجع المذكور في الحاشية ١٠ أعلاه.

(٢٧) انظر الصفحة ٤٥ من المرجع المذكور في الحاشية ٢٣ أعلاه.

٣- الهيئة المسؤولة عن السجل

٤٤- سوف يلزم التبكير بالبت فيما إذا كان السجل سيشغل من جانب كيان تابع للدولة، مثل هيئة حكومية أو النظام القضائي، أم سيشغل بالتشارك مع شركة تابعة للقطاع الخاص مشهود لها بالخبرة التقنية وذات سجل ثابت من المساءلة المالية (انظر الفقرة ٢٤ أعلاه). غير أنه ينبغي للدولة المشترعة، وإن كان يمكن إسناد التشغيل اليومي للسجل إلى شركة تابعة للقطاع الخاص، أن تحتفظ دوماً بمسؤولية ضمان تشغيل السجل وفقاً للقانون المنطبق أو اللائحة المنطبقة. وإلى جانب ذلك، ينبغي أن تحتفظ الدولة المشترعة بملكية قيود السجل التجاري، وكذلك بملكية بناء التحتية عند اللزوم، بغية ترسيخ ثقة الناس فيه ومنع الاستغلال التجاري غير المأذون به للمعلومات الواردة في قيوده أو استعمالها في أغراض احتيالية.

هاء- أحكام وشروط استعمال السجل

٤٥- عادة ما ترد القواعد المتعلقة بالوصول إلى خدمات السجل التجاري في القانون المنطبق أو اللائحة المنطبقة أو في كليهما. ويمكن أيضاً تناولها في "أحكام وشروط الاستعمال" التي يرسبها السجل في ما يرمه من اتفاقات موحدة الشكل مع مستعملي السجل. ويمكن لأحكام وشروط الوصول أن تعالج، على سبيل المثال، شواغل المستعملين المتعلقة بأمن وسريّة بياناتهم المالية وغير المالية، أو احتمال إجراء تغييرات في معلومات التسجيل دون تفويض من صاحب التسجيل.

٤٦- وحسبما ذكر في الفقرات ١٥-٢٢ أعلاه، يمكن أن تُقدّم بعض السجلات خدمات إضافية، تشمل ما يلي: (أ) مساعدة صاحب التسجيل في البحث عن اسم ملائم للمنشأة، وتوفير خدمة حجز للاسم ريثما تنجز إجراءات التسجيل الشكلية؛ و(ب) إتاحة خدمة اشتراك للمستعملين من أجل تلقي الإعلانات عن أنواع معينة من عمليات تسجيل المنشآت؛ و(ج) إعداد تقارير عن تشغيل السجل التجاري يمكن أن تُزوّد مصممي السجلات ومقرري السياسات والباحثين الأكاديميين ببيانات مفيدة (على سبيل المثال، عن حجم عمليات التسجيل والبحث، أو عن تكاليف تشغيل السجل، أو عن رسوم التسجيل والبحث المحصلة على مدى فترة معينة).^(٢٨)

(٢٨) انظر، على سبيل المثال، the Report of the Australian Business Registrar, 2013-2014، متاح في الموقع الشبكي abr.gov.au.

واو- سجل إلكتروني أم ورقي

٤٧- ثمة جانب مهم ينبغي النظر فيه لدى ترشيد نظام تسجيل المنشآت، هو الشكل الذي يقدم به طلب التسجيل، والشكل الذي ينبغي به تخزين المعلومات الواردة في السجل وإتاحتها للبحث. فالتسجيل الورقي يتطلب إرسال الوثائق (التي تستوفي عادةً بخط اليد) بالبريد أو تسليمها باليد إلى السجل لمعالجتها يدوياً. والتسليم باليد والمعالجة اليدوية ليسا من الأمور غير المعتادة في الدول النامية، حيث تكون مقار مكاتب التسجيل في كثير من الأحيان واقعة في مناطق حضرية قد لا يسهل الوصول إليها على كثير من منظمي المشاريع، بمن فيهم أصحاب المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، الموجودون في المناطق الريفية.^(٢٩) وإلى جانب ذلك، عادةً ما يجب تقديم أيّ نسخ من الوثائق المطلوبة في شكل ورقي. وعادةً ما يفرض هذا الإجراء الذي يتطلب أيدي عمل كثيرة إلى عملية تكلف السجلات والمستعملين على السواء كثيراً من الوقت والتكلفة (فقد تتطلب، مثلاً، الحضور إلى مقر السجل التجاري أكثر من مرة) كما يرجح أن تؤدي إلى أخطاء في تدوين البيانات. وعلاوةً على ذلك، تتطلب النظم الورقية حيزاً تخزينياً كبيراً بسبب وجوب تخزين الوثائق المحتوية على المعلومات المسجلة في شكل نسخ ورقية. وأخيراً، من شأن طلبات التسجيل والبحث المقدمة ورقياً أو بواسطة الفاكس أو الهاتف أن تتسبب أيضاً في حالات تأخر، نظراً لاضطرار أصحاب التسجيل والباحثين إلى الانتظار إلى حين قيام موظفي السجل بتسجيل المنشأة أو بإجراء البحث يدوياً، ثم إصدار شهادة التسجيل أو الإفادة عن نتائج البحث.

٤٨- وفي المقابل، تتيح أنظمة التسجيل المدعومة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحسين كفاءة السجل وزيادة تيسر الخدمات للمستعملين. ويتطلب هذا النهج، كحد أدنى، تخزين المعلومات المقدمة من صاحب التسجيل إلكترونياً في قاعدة بيانات حاسوبية؛ أمّا أنظمة التسجيل الإلكترونية الأكثر تقدماً فتسمح بتقديم طلبات تسجيل المنشآت والوثائق ذات الصلة إلكترونياً بشكل مباشر، وكذا حال طلبات البحث المقدمة من المستعملين عبر الإنترنت أو من خلال أنظمة تشبيك مباشر، بديلاً عن التقديم الورقي. ومن شأن اعتماد أنظمة من هذا القبيل أن يعزز سلامة البيانات وأمن المعلومات وشفافية نظام التسجيل والتحقق من امثال المنشآت، كما يتيح الاستغناء عن تخزين المعلومات الزائد أو غير الضروري. وإلى جانب ذلك، من شأن السماح بتقديم الطلبات إلكترونياً أن يمكن السجلات من إعداد استمارات موحدة أيسر فهماً، ومن ثم يسهل ملؤها بشكل صحيح. ومع أن استخدام الحلول القائمة على تكنولوجيا

(٢٩) انظر الفقرة ٤٣ من الوثيقة A/CN.9/WG.I/WP.85.

المعلومات والاتصالات يمكن أن يحمل معه مخاطر العلل البرمجية والأخطاء، فإن الأنظمة الإلكترونية تتيح مزيداً من التدابير للحد من تلك المخاطر بتوفير أدوات مؤتمتة لاكتشاف الأخطاء وحلول ملائمة أخرى. كما أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أهمية محورية في تطوير أنظمة تسجيل متكاملة وتنفيذ طريقة الأرقام الفريدة لتحديد الهوية (انظر الفقرات ٣٨-٤٩ من الوثيقة A/CN.9/WG.I/WP.93/Add.2).

٤٩- وإلى جانب هذه السمات، التي تفضي إلى عملية أبسط وخدمات أيسر استعمالاً، توفر نظم التسجيل والبحث الإلكترونية أيضاً المزايا التالية:

(أ) تحقيق خفض كبير جداً في الزمن اللازم لتنفيذ مختلف خطوات التسجيل، ومن ثم في الزمن المنقضي حتى إتمام تسجيل المنشأة بنجاح، وكذلك في التكلفة اليومية لتشغيل السجل؛

(ب) الحد من فرص ارتكاب تصرفات احتيالية أو فاسدة من جانب موظفي السجل؛

(ج) الحد من مسؤولية السجل المحتملة تجاه المستعملين الذين قد يتعرضون، خلاف ذلك، لخسائر ناتجة عن عدم قيام موظفي السجل بتدوين معلومات التسجيل أو معايير البحث بتاتا أو عن تدوينها بشكل غير دقيق؛

(د) في حالة السماح بالتسجيل والبحث المباشر، إتاحة وصول المستعملين إلى خدمات التسجيل والبحث بعد أوقات الدوام الرسمية.

٥٠- وإذا اختارت الدولة تنفيذ نظام تسجيل إلكتروني، ينبغي تصميم السجل بحيث يتسنى لمستعمليه تقديم طلبات التسجيل وإجراء عمليات البحث باستخدام أي حاسوب شخصي أو أي مرافق حاسوبية متاحة للعموم في مكاتب السجل الفرعية أو أماكن أخرى. وزيادة في تيسير الوصول إلى خدمات السجل التجاري يمكن لشروط استعمال السجل أن تسمح لوسطاء (مثل محامين أو موثقي عقود أو مقدمي خدمات خارجيين من القطاع الخاص) بإجراء عمليات التسجيل والبحث نيابة عن زبائنهم، إذا كان القانون المنطبق يتيح أو يشترط إشراك أولئك الوسطاء. وينبغي للدول أيضاً، إذا كانت البنية التحتية التكنولوجية في الدولة تسمح بذلك، أو في مرحلة لاحقة من عملية الإصلاح، أن تنظر في اعتماد أنظمة تتيح إجراء التسجيل باستخدام تكنولوجيا الأجهزة المحمولة. وقد يكون هذا الحل ملائماً بشكل خاص للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات النامية، حيث يكون الوصول إلى خدمات الأجهزة المحمولة في كثير من الأحيان أسهل من الوصول إلى خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٥١- وفي حال حوسبة قيود السجل التجاري، ينبغي أن تكون مواصفات المعدات والبرامجيات قوية وذات سمات تقلل إلى أدنى حد ممكن من احتمال تلف البيانات أو ارتكاب أخطاء تقنية أو حدوث خروقات أمنية. فحتى في حالة السجلات الورقية ينبغي اتخاذ تدابير لضمان أمن قيود السجل وسلامتها، ولكن هذا يتحقق بصورة أنجع وأسهل إذا كانت قيود السجل إلكترونية. وإلى جانب برامج مراقبة قواعد البيانات، يلزم أيضاً استحداث برامجيات لإدارة التواصل مع المستعملين وإدارة حساباتهم، وسداد أي رسوم لازمة، وإعداد الحسابات المالية، والتخاطب بين حاسوب وآخر، وجمع البيانات الإحصائية. وإذا لم تكن البنية التحتية التكنولوجية في الدولة متقدمة بقدر كاف يتيح تنفيذ هذه السمات، يظل من المهم أن تكون البرامجيات الموجودة مرنة بما فيه الكفاية لاستيعاب سمات إضافية وأكثر تطوراً في المستقبل.

٥٢- ويتطلب تنفيذ نظام التسجيل الإلكتروني تحديد المعايير التقنية للنظام المستخدم لذلك الغرض، وتقييماً متأنياً لاحتياجات السجل التجاري من الأجهزة والبرامجيات الحاسوبية لإعمال تلك المعايير في سياق البنية التحتية التكنولوجية الوطنية، والبت بشأن ما إذا كان يمكن تطوير الأجهزة والبرامجيات اللازمة داخلياً أم يجب شراؤها من موردين من القطاع الخاص. ولدى البت في ذلك، لا بد من تقصي إمكانية وجود منتج جاهز في السوق يمكن مواءمته بسهولة مع احتياجات الدولة. ومن المهم في حال جلب الأجهزة والبرامجيات من موردين مختلفين أن يكون مطوّر البرامجيات أو موردها على علم بمواصفات الأجهزة التي سيوردها المورد الآخر، والعكس بالعكس.

٥٣- وإثر التطورات التكنولوجية الأحدث عهداً، ثمة خيار قد تود الدول النظر فيه، هو ما إذا كان ينبغي الاعتماد على البرامجيات التقليدية أم الانتقال إلى تطبيقات أكثر تطوراً، مثل الحوسبة السحابية، وهي نظام قائم على الإنترنت يتيح تقديم خدمات مختلفة، مثل تخزين البيانات ومعالجتها، لحواشيب مؤسسة ما من خلال الإنترنت. ويتيح استخدام الحوسبة السحابية خفضاً كبيراً في الموارد اللازمة لتشغيل نظام التسجيل المدعوم بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إذ يستغني السجل عن الاحتفاظ بمرافق تكنولوجيا معلومات واتصالات خاصة به. غير أن ضمان أمن البيانات والمعلومات يمكن أن يمثل مشكلة في حال الأخذ بنظام من هذا القبيل، وقد يجدر بالدول أن تجري تحليلاً متأنياً للمخاطر قبل إنشاء نظام قائم حصرياً على التطبيقات السحابية.^(٣٠)

(٣٠) انظر International Finance Corporation (World Bank Group), Task Manager's ICT Toolkit for Designing and Implementing Online Registry Applications (draft 8/3/2015), p. 28.

٥٤- ومن الجوانب الإضافية التي يمكن للدول أن تأخذها في الاعتبار عند اعتماد سجل مدعوم بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ما يلي:

(أ) إمكانية توسيع مرافق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بحيث يستوعب النظام تزايد عدد الزبائن مع مرور الزمن، وكذلك ما قد ينشأ أحياناً من طفرات في الحركة؛

(ب) المرونة: فحسبما ذكر آنفاً (في الفقرة ٥١ أعلاه)، ينبغي أن يكون من السهل مواءمة مرافق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الموجودة لدى السجل مع ما يستجد من احتياجات المستعملين والنظام؛

(ج) قابلية التشغيل البيني: إذ ينبغي تصميم السجل بحيث يتيح (وإن في مرحلة لاحقة) التكامل مع أنظمة مؤتمتة أخرى، مثل السجلات الحكومية الأخرى العاملة في نفس الولاية القضائية (انظر الفقرات ٣٨-٤٩ من الوثيقة A/CN.9/WG.I/WP.93/Add.2) وبوابات السداد بواسطة الإنترنت أو الأجهزة المحمولة؛

(د) التكاليف: إذ ينبغي أن تكون مرافق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مستدامة مالياً، سواء من حيث التكاليف الأولية أو تكاليف التشغيل (انظر أيضاً الفقرة ٣٧ من الوثيقة A/CN.9/WG.I/WP.93/Add.2)؛

(هـ) حقوق الملكية الفكرية: إذ ينبغي دوماً منح الدولة ملكية النظام أو ترخيصاً غير محدود باستخدام شفرته البرمجية تجنباً للمخاطر المتأتية من الظروف غير المواتية التي قد يتعرض لها صاحب حقوق الملكية الفكرية، مثل توقفه عن العمل أو حظر تعامله مع الحكومة (انظر أيضاً الفقرة ٤٤ أعلاه).^(٣١)

٥٥- وثمة مسألة مهمة يرجح أن تنشأ عندما يكون السجل التجاري الإلكتروني قادراً على توفير خدمات مكتملة، هي ما إذا كان ينبغي الاستغناء كلياً عن التقديم الورقي أم الاحتفاظ بمساري التسجيل الورقي والإلكتروني (انظر الفقرة ٢٠ من الوثيقة A/CN.9/WG.I/WP.93/Add.2). ففي كثير من الولايات القضائية، تنحو السجلات إلى الأخذ بحلول مختلطة تسمح بالجمع بين الوثائق الإلكترونية والورقية أو بالمعالجة الإلكترونية واليدوية أثناء التقاضي. وقد يفضي هذا النهج إلى تكبيد السجلات تكاليف كبيرة، لأن النظامين يتطلبان أدوات وإجراءات مختلفة. أمّا في حال الأخذ بهذا الخيار فتُنصَح الدول بإرساء قواعد تحدد ترتيب الأولوية بين التقديمين الورقي والإلكتروني. وسوف يتعين معالجة الطلبات

(٣١) المرجع نفسه، الصفحة ٢٩.

الورقية على أية حال، لكي يتسنى تحويل المعلومات الواردة في الوثيقة الورقية إلى بيانات يمكن معالجتها إلكترونياً؛ ويمكن فعل ذلك بواسطة المسح الضوئي للطلب الورقي. ولكن بما أن الاستثمارات المكتوبة يدوياً تسبب إزعاجاً حتى للأنظمة المتطورة، فيجب على السجل أن يفرض شروطاً صارمة على الكتابة اليدوية في الطلبات الورقية، أو أن يجري مراجعة دقيقة للتأكد من أن القيد المسوح ضوئياً يطابق الطلب المقدم.^(٣٢)

(٣٢) انظر الصفحة ١٣ من المرجع المذكور في الحاشية ١٠ أعلاه.